

## تقرير

## عاطفة طرابلس تجاه ريفي... تبرد

عبد الكافي الصمد

منذ تسلّمه منصبه مديراً عاماً لقوى الأمن الداخلي في نيسان 2005 خلفاً للواء علي الحاج، إثر تداعيات اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تحوّل اللواء أشرف ريفي إلى رمز أمني - سياسي هو الأعلى في طرابلس والشمال، فانتشرت صورته في شوارع عاصمة الشمال وأزقتها، وسط ترحيب سياسي وشعبي عارم بتوليئه المركز الأمني الثاني في البلاد بعد منصب قائد الجيش، وهو أمر عدّه مناصرو تيار المستقبل في المدينة انتصاراً لهم، ودليلاً على إيلاء قيادة التيار في العاصمة مناطق الأطراف اهتمامها بعد طول حرمان وإهمال.

تضامن الطرابلسيين مع ريفي وترحيبهم بتوليئه منصبه الجديد، أمران يعدان طبيعيين في بلد مثل لبنان تركيبته السياسية قائمة على «محاصصة» طائفية ومذهبية ومناطقية فاقعة.

إشارات صعود نجم ريفي، الأمني والسياسي، في طرابلس لاحقاً، كانت تترجم بوضوح من خلال الحضور البارز لضباط وعناصر قوى الأمن الداخلي وفرع المعلومات في المدينة، إن أثناء قيامهم بعملهم، أو في التعاطف والتأييد اللذين كانوا يلقونهما من مواطنين تحوّل قسم كبير منهم «عيوناً» لضباط المديرية والفرع، تطوعاً أو استخداماً، في أرجاء طرابلس والشمال. فضلاً عن ذلك، فإن الاحتفاء الذي كان يلقاه ريفي أحياناً أثناء حضوره أحد اللقاءات أو المهرجانات السياسية في طرابلس، كان يعلو ما كانت تلقاه شخصيات سياسية أو دينية، وهو

ما برز على نحو واضح خلال الإفطار الرمضاني الذي أقيم في معرض رشيد كرامي الدولي في طرابلس غداة إنجاز المصالحة الطرابلسية عام 2008، ولقي ريفي حينها تصفيقاً وهتافاً فاقاً ما حظي به كل من الرئيسين نجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة، والوزير محمد الصفدي، والنائبين سمير الجسر ومحمد كبرية، ومفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعار، ولم يتقدم عليه يومذاك في هذا المضمار إلا الرئيس سعد الحريري وحده.

وقتذاك دار همس سياسي واسع في طرابلس عن أن «اللواء» يهتئ نفسه، بعد أن يحال على التقاعد، لإكمال مهمته في نادبة دور سياسي يتمثل في ترشحه للانتخابات النيابية مستقبلاً، وخصوصاً أن الأرصية جاهزة أمامه وخصبة، الأمر الذي أحدث «نقزة» لدى سياسيي المدينة من «طموح» ريفي غير المعلن رسمياً، فتناقلوا مباشرة أو بالواسطة ما مفاده أن طرابلس التي تضيق بقواها وشخصياتها السياسية غير قادرة على استيعاب لاعب جديد على ساحتها من وزن ريفي، من غير أن يغفلوا نصائح أرسلوها إليه من أنه «لا مصلحة له في إثارة هواجس مرجعيات طرابلس قبل الأوان، وأن عليه ألا يسقط من حسابه أن متغيرات سياسية كثيرة قد تطرأ ستجعله في حاجة إلى توفير غطاء سياسي لموقعه الوظيفي، وأن القوى السياسية الطرابلسية قد تكون هذا الغطاء».

التحوّلات السياسية والأمنية المنتظرة لم تتأخر. فبعد أحداث 7 أيار 2008 بدأت سهام الانتقاد تتوجه إلى ريفي وفرع المعلومات الذي يرأسه العقيد وسام الحسن، ما دفع مناصري ريفي ومؤيديه

في طرابلس إلى رفع عشرات الالفتات ومئات الصور في شوارع المدينة وعلى جدرانها، حمل بعضها عبارات مثل «أشرف الشرفاء» و«اللواء المقاوم». شيئاً فشيئاً بدأت دائرة الانتقادات لتجاوزات قوى الأمن الداخلي وفرع المعلومات تتسع حول ريفي، لتتخذ في الشهرين الماضيين منحى دراماتيكيّاً، بدأت مع حملة العماد ميشال عون ونوابه عليه، بعد توقيف فرع المعلومات منسّق التيار في قضاء زغرتا، فايز ك.

رد الفعل  
الطرابلسي على  
استهداف ريفي كان  
مفاجئاً لبرودته



يسود طرابلس قلق على قدرة ريفي في المستقبل (أرشيف - بلال جاويش)

بتهمة التعامل مع إسرائيل، وتفجّر العلاقة بين ريفي ووزير الداخلية زياد بارود، بالتزامن مع القنبلة التي ألقتها الحريري في حديته إلى جريدة «الشرق الأوسط» السعودية الذي أقرّ فيه بوجود شهود زور في قضية اغتيال والده، قبل أن يختتمها أول من أمس المدير العام السابق للأمن العام اللواء جميل السيد باتهام ريفي بأنه كان أحد الذين غطوا شهود الزور، مطالباً بمحاكمته.

ردّ الفعل الطرابلسي على استهداف ريفي كان مفاجئاً لبرودته، إذ اقتصر على بضع لافقتات تأييد حملت توقيع «ابن البلد»، مع غياب أي موقف سياسي من المدينة داعم له، باستثناء خرق سجّله النائب السابق مصباح الأحذب، ثاني أيام عيد الفطر، بهجومه على فرع المعلومات، عندما رأى أن «تجاوزاته يجب وضع حدّ لها، لأن هذا الفرع يتصرف كأنه يقوم بدور سياسي أكثر منه أمنياً»، ما عدّ «مفاجأة»، رغم أنه لم يسمّ ريفي بالاسم، لكون الهجوم جاء من شخصية يفترض أنها حليفة لتيار المستقبل وداعمة له، ما أعطى إشارة إلى أن «التقلبات» وصلت تداعياتها إلى داخل «البيت الأزرق».

إلى أي مدى سيصل حجم «كرة تلج» انتقاد ريفي وفرع المعلومات؟ هذا السؤال لا إجابة وافية له اليوم، وإن كان واضحاً أن تدرجها لن يتوقف، وهو تطوّر دفع مصدراً سياسياً واسع الاطلاع إلى اعتبار أن ريفي «فوّت على نفسه وعلى مديرية قوى الأمن الداخلي وفرع المعلومات فرصة إقامة توازن طائفي ومذهبي بين أجهزة الدولة الأمنية، وأنه ليس معروفاً خلال الفترة المقبلة إن كان في مقدوره استلحاق الأمر أو لا».

## تقرير

## تسابق درزي لاستثمار «زيارة النبي هابيل»

بسام القنطار

عشية الزيارة السنوية لرجال دين دروز إلى مقام النبي هابيل في دمشق، يوم الجمعة المقبل، تزايدت الضغوط والمراسلات، وزادت معها بورصة المزادات السياسية لاستثمار الحدث. وفيما حسمت السلطات الإسرائيلية أمرها وأجازت خروج 700 من دروز الجولان المحتل عبر معبر القنيطرة، تبقى المملكة الأردنية اللاعب الأكبر في رفض أو قبول دخول 250 من دروز الجليل عبر معبر درعا الحدودي.

وبحسب أرقام غير رسمية، يبلغ عدد الدروز في لبنان نحو 250 ألفاً، وفي إسرائيل نحو 150 ألفاً، وفي سوريا نحو نصف مليون، إضافة إلى بضع مئات في الأردن.

ورغم أن الزيارة السنوية لمقام النبي هابيل تتسم بطابع ديني، إلا أن اهالي الجولان استطاعوا الاستفادة منها لزيارة أقاربهم في دمشق. وقد وضعت السلطات الإسرائيلية، في السنوات الماضية، عقبات عديدة أمام من يرغب من الجولانيين في المشاركة بهذه الزيارة، عبر حصرها بالذكور، واشترط أن تتجاوز أعمارهم 70 عاماً. إلا أن اجتماع الشيخ طاهر أبو صالح رئيس الهيئة الروحية في الجولان مع وزارة الداخلية الإسرائيلية، الشهر الماضي، بدعم من الشيخ موفق طريف، قد أفضى إلى ارتفاع العدد هذا العام إلى 700 مشارك، بينهم 220 امرأة، وعدد من غير المتدينين، إضافة إلى خفض شرط السن إلى ما دون الخمسين عاماً. في المقابل، يحاول 250 شيخاً من «لجنة التواصل الدرزية عرب الـ 48» برئاسة الشيخ علي معدي المشاركة في الزيارة عن طريق الأردن،

على أن يدخلوا إلى سوريا عبر معبر درعا الحدودي، ودون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الإسرائيلية. وعلى الرغم من نجاح وفد سابق برئاسة الشيخ عوني خنيفس من دخول لبنان، في تموز الماضي، للمشاركة في المؤتمر الإغترابي الدرزي، عبر سلوك الطريق نفسه، يواجه الوفد برئاسة معدي عقبات من قبل السلطات الأردنية، التي رفضت دخول الأخير إلى أراضيها مرتين متتاليتين، خلال اليومين الماضيين، وطلبت منه العودة إلى قريته، يركا، والتخلي عن فكرة تنسيق الزيارة، وعدم محاولة الدخول إلى سوريا عبر الأراضي الأردنية.

ومن المعلوم أن الوفد المؤلف من 35 شيخاً، زاروا لبنان مؤخراً، قد جرى ترتيب دخولهم بتنسيق مشترك بين النائب في الكنيست الإسرائيلي سعيد نفاع، ورئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط.

وقد أعلن جنبلاط في حينه أنه «عمل مع السلطات الأردنية والسورية واللبنانية كي يُسمح للوفد بالسفر براً ودخول لبنان للمشاركة في المؤتمر». وعلمت «الأخبار» أن الجهة الرئيسية التي سهلت الأمر هي السلطات الأردنية. وقد أدى أيمن الصفدي، المستشار الإعلامي للملك الأردني عبد الله الثاني، دوراً محورياً في هذا المجال، فيما سهل الجانب السوري، بتنسيق من اللواء المتقاعد محمد ناصيف، مرور الوفد عبر الأراضي السورية، وصولاً إلى تولى الوزير وأئل أبو فاعور إدخال الوفد إلى لبنان عبر تاشيرات خاصة، دون أن يدمغ الأمن العام اللبناني جوازات سفرهم.

ومن المعلوم أن الشيخ خنيفس، كان في عداد وفد سابق برئاسة معدي زار



تدخل جنبلاط لدى سوريا للسماح لوفد آخر يحضر له نفاع وخنيفس (أرشيف)

سيكون وهاب  
ضيف شرف، و متحدناً  
رئيسياً في الغداء  
التكريمي

سوريا عام 2007، قبل أن يعمل سعيد نفاع لأسباب تتعلق بخلافاته الداخلية مع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، برئاسة عزمي بشارة، على شق لجنة التواصل ومحاولة عزل الشيخ معدي وتأييد لجنة جديدة برئاسة خنيفس. وفيما لا يزال الوفد برئاسة الشيخ معدي يسعى إلى دخول الأراضي السورية، علمت «الأخبار» أن النائب جنبلاط تدخل لدى الجانب السوري لكي يسمح أيضاً لوفد آخر، يحضر له النائب

سعيد نفاع والشيخ خنيفس. ونقل جنبلاط إلى القيادة السورية رغبته في لقاء الوفود الدرزية الآتية من الجولان والجليل. في المقابل، يحضر النائب طلال أرسلان، بالتنسيق مع اللواء ناصيف، للقاء الآتين من الجليل في اجتماع يعقد يوم الجمعة ظهراً في قصر المؤتمرات في دمشق، ولم يحسم بعد إمكان أن يلتقي الوفد أرسلان وجنبلاط معاً في مهرجان واحد. أما الوزير السابق ونأم وهاب، الذي شارك في جميع اللقاءات التي عقدت على هامش زيارة مقام النبي هابيل في السنوات السابقة، فهو سيكون ضيف شرف ومتحدثاً رئيسياً في الغداء التكريمي الذي يعده حزب البعث العربي الاشتراكي للوفود المشاركة، في إحدى قرى ريف دمشق.

وفيما حسم دخول وفد الجولان عن طريق القنيطرة، لا تزال مسألة مشاركة دروز الجليل بزيارة مقام النبي هابيل رهن الموافقة الأردنية. وفي معلومات لـ «الأخبار»، فإن شخصية دبلوماسية أردنية دخلت على خط الزيارة معلنة أن مسألة دخول الوفد رهن الموافقة الإسرائيلية، وأن الجانب الأردني يرحب بعبور الوفد عبر أراضيه، إلا أن إعادة الشيخ علي معدي ورفض السلطات الأردنية دخوله إلى أراضيها اعتبر مؤشراً غير إيجابي من قبل لجنة التواصل. وقد قرر معدي والوفد المرافق أن يغادر إلى الأردن صباح غد الخميس. وليس معلوماً إن كان الجانب الأردني سيسمح لهما بالعبور، علماً بأن الوفد قرر أن يخوض المغامرة بمعزل عن النتيجة. وسيكون للرفض الأردني تداعيات على مستقبل التواصل مع دروز فلسطين، الذي يبدو أن هناك من يصّر على حصره بوليد جنبلاط.